لان نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون طهارتها بطهارته
تبعا للخروج كطهارة دن الخمر بتخليلها وطهارة عروق الابريق بطهارة
اليد اذا اخذها قبل غسل يده وروي عن ابي يوسف ان الماء ربع
من الفيران كفارة واحدة والخمس كالدجاجة الى التسع والعشرة
كالشاة وقال محمد الثلاث الى الخمس كالهرة والست كالكلب وهو
ظاهر الرواية وما كان بين الفارة والهرة فحكمه حكم الفارة وما كان
بين الهرة والكلب فحكمه حكم الهرة وان وقع فارة وهرة فيما كثير
ويدخل الماء قل في الماء كثير ولا تنجس البئر بالبعر وهو للابل
والغنم وبعر بيض من حد منبع والروث للفرس والبغل والحمار من
نضر والخثي بكسر الخاء والجد الخثا للبقر من باب ضرب ولا فرق
بين ابوال مصار والفلوات في الصحيح وله فرق فيبقى الروث والبابس
في الصحيح والمنكسر في ظاهر الرواية لغموم الضرورة فلا ينجس الا ان
يكون كثيرا وهو ما يستكثره الناظر والقليل ما يستقله وعليه
الاعتماد او ان لا يخلو ابلوغ من نجس وخوها كما صححه في المبسوط وبعد
اي لا ينجس الماء بخرء حمام الخرء بالفتح واحد الخرء بالضم
مثل قرء وقرء وعن الجوهري بالضم كعنق وجنوء والواو بعد
الراء غلط ولا ينجس بخرء مصفور وخوها مما يوكل من الطيور عند

بحر متفق بان لا يكون خشنا كالجر ولا املس كالعوقيق لان
الانقا بان لا يكون خشنا هو المقصود ولا يكون الحجا لمنفي
وخوه من كل طاهر مزيل بلا ضرر وليس بمنوبا ولا محاورا
والغسل بالماء المطلق اصب لحصول الطهارة المتفق عليها
واقامة السنة على الوجه الاكمل لان الحجر مفضل والمائع غير الماء
مختلف في تطهيره والافضل في كل زمان بجمع بين استعمال الماء
والحجر بتبا فيمسح الخارج ثم يغسل المخرج لانه صلى الله عليه وسلم اثنى على اهل
قبا بانتباعهم الاحجار الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان
وهو الصحيح وعليه الفتوى ويجزيه اي يصح ان يقتصر على الماء
فقط وهو يلي الجمع بين الماء والحجر في الفضل او على الحجر وهو دونهما
في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل والسنة انقا المحل
لانه المقصود والعدد في جعل الاحجار ثلاثة مندوب لقوله عليه
الصلاة والسلام من استجمر فليوتر لانه يحتمل الاباحة فيكون
العدد مندوبا لانه مستفاد مما ورد في التخيير من قوله صلى الله
عليه وسلم من استجمر فليوتر ومن فعل فقد احسن ومن لا فلا
حرج فانه محكم في التخيير فيستفاد منه ان مراد الفضل بثلاثة الاجار
يعني بما لا يعد دها ثلاثة من باب اضافة الشيء الى نفسه اي انقا